

دور الزكاة في تفعيل التنمية المحلية

The role of zakat in activating local development

فاطيمة الزهرة بوداود¹، أسماء زاوي²، شراف زاوي³¹ جامعة عمار ثليجي – الاغواط (الجزائر)، f.boudaoud@lagh-univ.dz² جامعة عمار ثليجي – الاغواط (الجزائر)، as-zaoui@hotmail.fr³ جامعة عمار ثليجي – الاغواط (الجزائر)، charafzaoui06@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/02/09

تاريخ القبول: 2021/03/27

تاريخ النشر: 2021/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مجال الزكاة ودورها في تفعيل التنمية المحلية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي في التعريف بمفهوم الزكاة والتنمية المحلية والمنهج التحليلي في تفسير سبل تفعيل أجهزة فعالة من أجل القيام بجمع أموال الزكاة وتوجيهها للاستثمار، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- كيفية تحويل فئة من المجتمع من فئة محتاجة لأموال الزكاة إلى فئة مساهمة في تمويل صندوق الزكاة؛
- امتصاص نسبة معتبرة من البطالة وخلق فرص العمل؛
- سن التشريعات اللازمة لتطبيق فريضة الزكاة عمليا.

كلمات مفتاحية: الزكاة، مصارف الزكاة، أجهزة جمع وتوزيع الزكاة، التنمية المحلية، تمويل الاستثمارات.

تصنيفات JEL : O11، O23، L31

Abstract :

This study aims to research the field of zakat and its role in activating local development, The descriptive approach was used to define the concept of zakat and local tax and the analytical method was used to explain the ways to activate effective devices in order to collect Zakat funds and direct them to investment, Among the most important findings:

- How to convert a group of society from a category in need of zakat funds to a category of contribution in financing the Zakat Fund;
- Absorption of a significant percentage of unemployment and job creation;
- Enacting the necessary legislation to implement the obligation of Zakat in practice.

Keywords: Zakat, Zakat banks, Zakat collection and distribution devices, local development, investment financing.

JEL Classification Cods : L31, O23, O11

المقدمة:

تعتبر الزكاة مورد اقتصادي هام من خلال مشاركة أموال الزكاة في حركية التنمية ومحاربة الفقر خاصة مع تكرار هذه الفريضة سنة بعد أخرى، فهي فريضة منوطة بكل مال تام مملوكا ملكا تاما لمسلم حر خال من الدين متى بلغ النصاب وحال عليه الحول ليستفيد منه الطبقة الفقيرة من المجتمع، ففريضة الزكاة تحارب الاكتناز وتعمل على تنمية الأموال وإعادة توزيعها بطريقة عادلة، كما تساعد في علاج كثيراً من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الفقر كالتسول، المرض، السرقة، الأمية وغيرها، وهي كذلك دواء ناجح للتعاطي مع ظاهرة الشح والبخل بالمال، ولإنجاح هذه العملية يجب انشاء أجهزة وصناديق متخصصة في جمع وتوزيع ومتابعة أموال الزكاة من أجل تفعيل دورها في التنمية المحلية، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول معالجة الاشكالية التالية: كيف يمكن أن تساهم أموال الزكاة في تفعيل التنمية المحلية؟

وتقوم هذه الدراسة على الفرضية التالية: تعتبر أموال الزكاة من أهم مصادر تمويل حركة التنمية المحلية. وتهدف هذه الدراسة لتوضيح أهم المفاهيم المرتبطة بشعيرة الزكاة وعلاقتها بالتنمية المحلية باعتبارها أهم مناهج التنمية في العالم.

تكمن أهمية الدراسة في ابراز امكانية تمويل التنمية المحلية عن طريق أموال الزكاة باعتبارها أموال تتميز عن باقي أنواع التمويلات أنها لا تخضع لأسلوب الوساطة المالية الذي يرفع من تكلفة رأس المال. وقد اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي في توضيح المصطلحات الخاصة بالزكاة والتنمية المحلية، والمنهج التحليلي في ابراز العلاقة بين أموال الزكاة وتمويل التنمية المحلية.

وقد تم التطرق في بعض الدراسات السابقة إلى ما يلي:

مقال من اعداد بزيو عيشوش، وسيلة لشية، بعنوان "تجربة السودان في استثمار أموال الزكاة". بمجلة الدراسات المالية والمحاسبية المجلد 06 العدد 01 جوان 2019، تناولت مجالات الاستثمار في أموال الزكاة في السودان ومن أهم نتائجها أن السودان تعتبر من أنجح التجارب العربية في تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق أموال الزكاة.

مقال من اعداد عبد العزيز خنفوسي بعنوان "المؤسسات الزكوية كألية لمعالجة الفقر وفق برنامج التنمية الاقتصادية مؤسسة الزكاة بولاية سelnجورة بمليزيا نموذجا" بمجلة الدراسات الاسلامية العدد 03 سبتمبر 2013، تناولت هذه المقالة مؤسسات الزكاة في مليزيا، ومن أهم نتائجها أن مؤسسات الزكاة بولاية سelnجورة بمليزيا أول المؤسسات التي اتبعت طريقة الخصخصة في إدارة شؤون الزكاة وجباية أموالها، قد حققت نجاحا كبيرا في معالجة الفقر وفق برنامج التنمية الاقتصادية.

1- الاطار المفاهيمي لفريضة الزكاة

إن الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة فرضها الله على المسلمين تزكية لأموالهم وأنفسهم يتقربون بها إليه، وتمتاز بأنها فريضة مالية ودينية معا، يثاب فاعلها ويعاقب تاركها وهي حق معلوم في أموال الأغنياء وقدر الشرع مقدارها وجنسها وموعدها ووعاءها، فهي فريضة إلهية طهارة للنفس والمال في آن واحد

1-1- تعريف الزكاة

الزكاة شعيرة من شعائر الإسلام كالصلاة والصوم والحج والجهاد، ولها معان متعددة في اللغة تدور حول معاني الطهارة والنماء والبركة والمدح، ويجمع هذه المعاني قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (سورة التوبة، الآية 103)، أما المعنى الشرعي للزكاة فهي: "إخراج مال مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً لمستحقه إن تم التملك، وتطلق على الحصة المقدرة من المال الذي فرضها الله للمستحقين" (الدرديري، ب س، ص15)

ويتضح من هذا بأن المال لابد من توفر شروط واجبة لزكاته مثل الملك والنصاب والحول وغيرها، وهناك مال لا يعتمد فيه الحول كالزروع كما قال الله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّ يَوْمِ حَصَادِهِ﴾ (سورة الأنعام، الآية 141) أي أن هذا المال يتم إخراج زكاته وقت الحصاد إما عيناً أو قيمته بعد التقييم إذا بلغ النصاب.

1-2- مصارف الزكاة

تمثل فريضة الزكاة وسيلة من وسائل إعادة توزيع الدخل وقد حدد الله تعالى الفئات التي تُصرف لصالحها الزكاة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (سورة التوبة، الآية 60)، ومن خلال الآية الكريمة يمكن تصنيف الأصناف الثمانية إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول ويتضمن الفقير والمسكين والرقيق والغارم وابن السبيل وتصرف لهم الزكاة للحاجة، وقسم الثاني يشمل المجاهدين في سبيل الله، والمؤلفة قلوبهم، وتصرف لهم الزكاة للإعانة، وقسم ثالث وهم العاملون عليها وتصرف لهم الزكاة كحافز مادي للقيام بأمر الزكاة (العاني، 1999، ص130)، وفي هذه الدراسة نركز على مستلم الزكاة الذي ينفق حصته في الاستهلاك أو الاستثمار وفيما يلي عرض موجز لإنفاق أموال الزكاة لهاته الفئات:

1-2-1- الفئة التي تنفق كل الزكاة في الاستهلاك

وهم "الفقراء والمساكين" الذين لا يوجد لهم في الأساس مال أو كسب أو لديهم مال أو كسب يقصر عن كفايتهم، بالإضافة إلى "ابن السبيل" وهو الغريب المنقطع عن بلده وأهله وماله، و"في سبيل الله"، ويكون الميل الحدي للاستهلاك عند كل صنف منهم في حالة تصرفهم بالزكاة مساوياً للواحد الصحيح.

1-2-2- الفئة التي تنفق جزءاً من الزكاة في الاستهلاك

إن مستلمي الزكاة النهائيين وهم: "العاملون عليها" وهم من يكلفون بجمع وتسيير أموال الزكاة، و"المؤلفة قلوبهم" أي الذين تدفع لهم أموال الزكاة من أجل استمالة قلوبهم إلى الإسلام أو تثبيتها عليه أو تقوية الضعفاء أو كف شر عن الإسلام والمسلمين، و"الغارمون" الذين عليهم دين، و"في الرقاب" تحرير العبيد، ليسوا أصلاً من الفقراء المستحقين للزكاة بسبب فقرهم وفي الواقع يمكن أن يكونوا:

- كلهم أغنياء وفي هذه الحالة فإن ميلهم الحدي للاستهلاك في حالة الزكاة سيكون مثل الميل الحدي للاستهلاك لدى الأغنياء دافعي الزكاة، وبالتالي ينفقون جزءاً معيناً من دخلهم على الاستهلاك.

- مزيًا من الأغنياء والفقراء وفي هذه الحالة فإن الجزء من الزكاة المنفق على الاستهلاك يعتمد على مقدار الميل الحدي عندهم كمجموعة، وبدقة أكثر يعتمد على متوسط الميل الحدية للاستهلاك مرجحًا بالدخل النسبي لكل منهم ، ولذلك فإنهم في المتوسط ينفقون جزءًا فقط من الزكاة المستلمة على استهلاكهم، كما هو الحال عند استلامهم أي زيادة أخرى في دخلهم، أي ان ميلهم الحدي للاستهلاك يكون أقل من الواحد الصحيح.

1-2-3- الفئة التي تنفق كل زكاتها في الاستثمار

وهم الفقراء الذين يحسنون حرفة أو صناعة ولكن تنقصهم أدوات الإنتاج فيعطون ما يشترون به آلات وأدوات لممارسة حرفتهم وصنعتهم، وبالتالي لا ينفقون أموال الزكاة التي يستفيدون منها على الاستهلاك فيكون الميل الحدي للاستهلاك في حالة تصرفهم بالزكاة مساويًا للصفر.

1-3- خصائص التمويل عن طريق أموال الزكاة

يتميز التمويل عن طريق أموال الزكاة عن باقي أنواع التمويلات بأنها لا تخضع لأسلوب الوساطة المالية الذي يرفع من كلفة رأس المال، وعليه فإن تمويل مشاريع الفقراء بأموال الزكاة يتحقق وفق خصائص يتمتع بها هذا النوع من التمويل نذكرها فيما يلي: (المرسي لاشين، 1977، ص112)

1-3-1- فريضة دينية إلزامية

الزكاة فريضة دينية فرضها الله تعالى على الأغنياء لتُرد على الفقراء، وجب على كل قادر تأديتها، فإن امتنع غني عن أدائها أخذت منه بقوة القانون ويؤخذ معها شطر ماله بصفة إلزامية، أي أن الزكاة لا تدفع من المكلف اختيارًا وإنما يدفعها جبرًا وليس له حق الاعتراض، وتكون الدولة بمثابة الضمان الأساسي لاستمرار مورد الزكاة في تقديم الأموال اللازمة لأصحابها، وقد كانت الزكاة عمل من أعمال السيادة للدولة .

1-3-2- وسيلة تملك:

تنقل فريضة الزكاة ملكية المال من دافعها إلى آخذها وانتقال الملكية هذا يجعل من آخذها يتمتع بكامل الحرية في التصرف في هذا المال لأنه أصبح مالكا له، وهذا التملك يجعل مجالات استخدام هذا المال متعددة ، والبدائل كثيرة مما يجعل فرص تطويره وتنميته متعددة ومتنوعة، كما أن ملكية المال تجعل مالكة شديد الحرص عليه، لا يستثمره إلا في المجالات المربحة فعلا، ولا ينفقه إلا فيما يعود عليه بالنفع، وهذه الميزة لا تتوفر إلا في المال الخاص، ولا نجدها في المال العام الذي يتم تبذيره لقلة تبعات ذلك على القائم عليه ، فيقل نفعه .

1-3-3- وسيلة تمويل بدون مقابل:

تمول أموال الزكاة المشروعات دون عائد لدافع الزكاة، أي أن الشخص الذي يدفع الزكاة لا يعتقد أنه قدّم أموالا تُسترد مستقبلا من المستفيد وكأن رأس المال المستمد من هذا الطريق يشبه التمويل الذاتي للمشاريع ، وبالتالي يسمح للمستفيد منه من تحقيق العائد الاستثماري في فترة زمنية قصيرة، كما أن العائد من المشروع الممول بهذه الطريقة يكون مقبولا مهما كانت نسبته ضعيفة، نظرا لكون الالتزامات المالية للقائم بالمشروع غير موجودة، وهذا بخلاف التمويل بالقروض أو غيرها من

طرق التمويل التي تكون مقابل عائد، وهكذا يتأكد لنا أن المشاريع ذات المردود المنخفض والأکید، تستفيد هي الأخرى من اهتمام المستثمرين إذا تم تمويلها بواسطة الزكاة، وهذا التمويل يجب أن يقتصر على أصحاب المهن من الفقراء.

2- تمويل الزكاة للتنمية المحلية

إن التنمية في مفهومها العام تهدف إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحل المشكلات الناجمة عن التخلف وتهيئة فرص جديدة للعمل لأفراد المجتمع، يهدف موضوع التنمية في المنظور الإسلامي إلى ترقية المقومات الإنسانية وتحسينها وحمايتها، وعليه يمكن القول بأنها " تغيير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية" (عبد الرحمن يسري، 2001، ص127).

2-1- التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية إحدى مناهج التنمية في العالم تعتمد التحديث في برامجها لتفعيل وتطوير المجتمعات النامية، وهي بديل للمناهج التقليدية التي تعتمد التخطيط من الأعلى والتي أثبتت التجارب فشلها في تحقيق التنمية في بعض المجتمعات النامية، ويتضمن مفهوم التنمية المحلية تلك العملية التي تساهم من خلالها السكان المحليون والمجموعات المستهدفة في صنع القرارات الجماعية لمصلحة هذه المجموعات، وذلك من خلال العمل معاً في برامج وأنشطة جماعية محلية تهدف لمقابلة احتياجاتهم المحلية وحل مشاكلهم وفق الموارد المتاحة لهم وذلك من خلال منظمات وأجهزة رسمية وغير رسمية وأفراد وجماعات تساهم في أحداث التنمية، فقد توصلت بعض الدراسات أن أهمية مشاركة الجماعة في عملية التنمية يعتمد على الخطط والبرامج يتم تنفيذها من خلال جماهير وقيادات نافذة،

فنجاح أي عملية اجتماعية واقتصادية يتوقف على مدى مشاركة الجماهير، بالإضافة إلى توفر قيادة مناسبة وخطة تنموية قادرة على تحقيق طموحاتها" (سعد هلول، 1983، ص64)، وفي هذا الإطار تساهم فريضة الزكاة في إشراك المواطنين في عملية التمويل عن طريق الزكاة، من خلال دفعها وجمعها ودفعها لمن يستحقها مستوى المحليات والقرى والاحياء لتحسين المستوى المعيشي لهم من خلال تفعيل عملية المشاركة من اجل توفير الاحتياجات الأساسية.

2-2- أهداف التنمية المحلية

تهدف تنمية المجتمع إلى إحداث تغير اجتماعي واقتصادي مخطط له ومرغوب فيه، وذلك بوضع برامج ومشروعات مخططة بدقة وعناية، تحقق رفاهية أفراد المجتمع وإحداث التغير الاجتماعي والاقتصادي المطلوب، ويمكن تحديد الأهداف الرئيسية لتنمية المجتمع فيما يلي: (أشرف وفيق، ب س، ص155)

- مساعدة المجتمعات المعزولة على الخروج من عزلتها وذلك بإشراكها في عملية التنمية واعطائها الفرصة لأخذ دورها في التنمية المستدامة للمجتمع القومي.
- تحقيق التماسك الاجتماعي لتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية.
- زيادة الشعور بالانتمائية والولاء للمجتمع القومي وذلك، حيث أن أفراد كثير من المجتمعات التقليدية لا يشعرون إلا بالانتماء لمجتمعاتهم المحلية.

- رفع المستويات المعيشية المتمثلة في زيادة دخل الأسر وزيادة فرص التعليم الأفضل وفرص العمل والتركيز على تحقيق الذات من خلال الاهتمام بالقيم الثقافية خاصة للمجتمعات المتخلفة.

- توفير الاحتياجات الأساسية اللازمة للبقاء وتوسيع قاعدتها بالمشاركة مع زيادة تحسين بيئة العمل لها.

2-3- دور الزكاة في التنمية المحلية

لقد كان الإسلام أول تشريع ساهم في تمويل التنمية المحلية وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال فريضة الزكاة كفريضة دينية يرى المسلم في دفعها بركة ونماء لأمواله، عكس الضرائب التي تدفع بطريقة كرهية، لإعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة يكون له الدور الهام في تمويل العملية الإنمائية من جانب العرض والطلب على السواء، حيث توفر مورداً مالياً ضخماً ومتجدداً سنة بعد أخرى يدفع جزء منه للفقراء لزيادة الطلب الفعال والجزء الباقي يدفع لأصحاب الحرف والمهن الفقراء لتملك وسائل الإنتاج وزيادة العرض الكلي للسلع والخدمات وفيما يلي سنتطرق لدور الزكاة في التنمية المحلية: (السبهي، الزكاة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، <http://al-sabhany.com>)

أ- زيادة الطلب الاستهلاكي بسبب نقل الدخل إلى الشرائح ذات الميول الحدية العالية للاستهلاك وهذا هو الأثر المباشر الذي يحقق مقصد الزكاة بإشباع حاجات الفقراء وهو أثر أولي يعقبه آثار أخرى تتمثل في زيادة العرض الكلي.

ب- زيادة الطلب الاستثماري إذ إن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية سوف يزيد من طلب منتجها على مدخلات الإنتاج ومنها العمل بهدف التوسع في إنتاجها، وهذا يعني أن الزكاة سوف تدفع إلى مستويات أعلى من التوظيف وتحد من البطالة عبر آليات النظام الاقتصادي، وهذه القاعدة يسلّم بها الاقتصاديون عموماً؛ فكلّ إعادة توزيع لصالح الفقراء تتسبب في ارتفاع مستوى التوظيف.

ج- المساهمة في التخفيف من حدة البطالة وذلك من خلال تخصيص جزء من أموال الزكاة لأصحاب الحرف والمهن الحرة لتملك وسائل الإنتاج وأصولاً يستعينون بها على مواصلة العمل كل بحسب حرفته وتأهيله.

د- تحفيز الاستثمار ومحاربة الاكتناز فالزكاة تفرض على المال القابل للنماء دون اشتراط نمائه الفعلي، ذلك ما يحتم على مالكة تنمية واستثماره لكي يدفع الزكاة من غلته لا من أصله؛ فإن تقاعس عن ذلك فإن هذا المال سوف يتناقص بشكل دوري، إن قرار الاستثمار في اقتصاد وضعي يعتمد على المقارنة بين الربح الذي يتوقع المنظمون الحصول عليه الكفاءة الحدية وسعر الفائدة الذي يدفعونه لقاء الحصول على التمويل اللازم من الجهاز المصرفي أو من الأسواق المالية، وفي الإسلام ترجح الكلفة الأولى مباشرة بسبب إلغاء الربا، وترجح أيضاً لأن الزكاة تحفز المال للاستثمار؛ فكثر المال وتعطيله يعرّضه للتآكل بسبب الزكاة.

هـ- تعمل الزكاة على تعظيم الرفاهية لأنها تعظم المنفعة الكلية للمجتمع، إذ إن منفعة وحدة النقد في يد الفقير المحتاج أعظم من منفعة وحدة النقد ذاتها في يد الغني كما يقرر قانون تناقص المنفعة الحدية، وبالتالي فمن حساب المقاصّة بين وحدات المنفعة التي يفقدها الأغنياء الذين يدفعون الزكاة، ووحدات المنفعة التي يكسبها الفقراء، يلاحظ أن الرفاهية الاجتماعية تكون بوضع أفضل مع تطبيق الزكاة.

و- تعمل الزكاة على تحقيق التجانس في التركيب الاجتماعي وتقلل من الفوارق الطبقة بين أبنائه إذ غالباً ما تنقسم المجتمعات إلى طبقات حسب مستويات الدخل، والزكاة آلية مستمرة لحفض الفوارق الطبقة بين الأغنياء والفقراء، كما عملت الزكاة تاريخياً على تحرير الرقيق من خلال سهم الرقاب، وعملت على وقاية الفقراء والمساكين والعارمين وأبناء السبيل من ولوج عتبة الرق بدافع الاضطراب الملحى إلى العبودية بفضل مصارفها المرصدة لهذه الفئات الاجتماعية.

2-4- الضوابط الشرعية لتخصيص جزء من أموال الزكاة للاستثمارات

ذهب جمهور الفقهاء إلى فورية أداء الزكاة، فهي فريضة واجبة على الفور ولا يجوز تأخيرها، إلا أن الفقهاء المعاصرون أجازوا استثمار أموال الزكاة انطلاقاً من أدلة وحجج عقلية وبشروط وضوابط واحتياطات من أهمها : (عبد الله علي، 1997، ص204)

2-4-1- مراعاة حاجة المستحقين

لا بدّ من سدّ الحاجات الضروريّة العاجلة للمستحقين التي تقتضي الصرف الفوريّ للأموال كالغذاء والكساء قبل استثمار أموال الزكاة، ولتحقيق هذا الضابط يمكن استثمار جزء قليل من الأموال في البداية وصرف الجزء الأكبر للمستحقين لسدّ حاجاتهم الفوريّة، ومع توالي قبض الأموال وتشغيل جزء منها في مشاريع استثماريّة، ستكون الأرباح والعوائد الدوريّة كافية لسد الحاجة المتوقّعة للمستحقين.

2-4-2- تحقيق الاستثمار مصلحة حقيقية راجحة

أن تكون المنفعة المحققة من المشاريع الممولة من أموال الزكاة ضمن الحاجات الأصلية التي يجب تأمينها من الزكاة وأن يكون احتمال انتفاع المستحقين بالأرباح أرجح من احتمال الخسارة، فلا يجوز الاستثمار في مجالات يتساوى فيها الربح والخسارة، أو يكون احتمال الخسارة أرجح، ويتمّ التحقق من ذلك بأن يسبق قرار الاستثمار دراسات يعدّها مختصون في المجال الاقتصادي لدراسة الجدوى الاقتصاديّة؛ وذلك للتأكد من مدى ربحيّة المشروعات والمجالات التي يراد استثمار الأموال فيها.

2-4-3- إمكانية تنضيد المشروع في أي وقت

والتنضيد هو تحويل الأصول إلى نقود عند بيعها مثلاً، ولذلك فمن المستحسن أن تكون الأصول المستثمرة ما يقبل التنضيد والبيع بشكل سريع بما لا يعود على المستحقين بالضرر بسبب الخسارة المحتملة من بيع تلك الأصول.

2-4-4- إسناد قرار التمويل لهيئات متخصصة

تأخذ قرار الاستثمار ممن له ولاية عامّة كوليّ الأمر أو من يقوم مقامه من ذوي الاختصاص وذلك مراعاة لمبدأ النيابة الشرعية فالإمام هو النائب عن المستحقين وبمقتضى ولايته العامة وفعل الأصلح في المال الواجب حقاً لله تعالى جاز له التصرف فيه لصالح المستحقين .

2-4-5- إسناد مهمة الإشراف لذوي الخبرة والأمانة والاستقامة

أن يُسند الإشراف والإدارة إلى ذوي الخبرة والأمانة والاستقامة، وذلك لضمان عدم خيانة القائمين على هذه الأموال أو اختلاس شيء منها؛ لأنّ الإشراف المباشر على الأموال المستثمرة يكون محل خيانة من قبل ضعيفي الإيمان .

2-4-6- تمويل الاستثمارات المباحة

أن يكون الاستثمار في مجالات مشروعة كالتجارة والصناعة والزراعة ونحوها، فلا يجوز استثمار أموال الزكاة في مجالات محرمة، كتشغيلها في الشركات والمصارف التي تتعامل بالربا، أو المؤسسات التجارية التي تعمل في نشاط محرم كبيع المواد المحرمة شرعاً كالخمر والأصنام وآلات اللهو، أو تقوم بتأجير شيء من ممتلكاتها لأغراض محرمة.

2-4-7- اتخاذ الاحتياطات الكفيلة ببقاء الأموال المستثمرة وأرباحها لصالح المستحقين

إذا بيع المشروع مثلاً أو صفى لأي سبب، يصبح ثمنه وكل ما بقي منه ضمن أموال الزكاة حيث يؤول إلى مستحقي الزكاة كالمعتاد، لكي لا يكون التمويل مدعاةً لاختلاس هذه الأموال واغتصابها مع مرور الزمن كما حصل لبعض العقارات الوقفية المؤجرة .

3- أساليب تفعيل فريضة الزكاة في اطار التنمية المحلية

من أجل النجاح عملية التنمية المحلية من خلال التمويل عن طريق أموال الزكاة يجب اشراك الجميع وذلك من خلال :

3-1- البعد الإعلامي:

كل عملية اقتصادية ناجحة تسبقها عمليات إشهارية وحملات إعلامية، ففكرة الزكاة المنتجة في المجتمع المسلم تحتاج إلى جهود إعلامية كبيرة تساهم في قبولها وتبنيها من قبل دافعي الزكاة، وتسمح للفقراء والمساكين وأصحاب المشاريع الفقراء من الاطلاع على وجود إمكانية لتمويل مشاريعهم دون الحاجة إلى الاقتراض من المؤسسات المالية .

3-2- إشراك دافعو الزكاة

من الطبيعي أن من يدفع الزكاة يدفعها وهو راضٍ باعتبارها فريضة دينية، لكن يكون أشد رضىً عندما يدرك المجال الذي ستنفق فيه الزكاة التي بدفعها، خاصة عندما يعلم أن أمواله تلك ستخلق لعدد من أفراد المجتمع فرص عمل ومداخل تسمح لهم بالإنفاق الاستهلاكي دون الحاجة للاستدانة، وأن أموال الزكاة تساهم في دفع عجلة التنمية بزيادة الطلب الفعال من خلال حصول الفقراء على أموال الزكاة، كما أنها تساهم في زيادة العرض الكلي من خلال تخصيص جزء من أموال الزكاة لتمليك وسائل الانتاج لأصحاب الحرف والمهن الفقراء الذين يساهمون في الرفع من مستوى الانتاج الكلي للسلع والخدمات، ما يؤدي في الأخير إلى تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وتخفيف المجتمع بذلك الكثير من الأزمات الاقتصادية مثل البطالة وعدم توفر الطلب الفعال اللازم لتحفيز الاستثمارات .

3-3- تحفيز المستفيدين من الزكاة

إن تمويل المشاريع الصغيرة التي يقوم بها الفقراء يجعل هاته الفئة الفقيرة في المستقبل تدخل ضمن دائرة دافعي الزكاة عندما تحقق كفايتها من خلال ما تحققه من عائد، وتستمر معهم المداخل مع استمرار مشاريعهم وتطورها بسبب رواج منتجاتها في الأسواق، خاصة في الحالة التي تؤدي فيها تلك المشاريع خدمات مطلوبة من قبل المجتمع، أو تنتج سلعا يكون الطلب عليها في السوق كبيراً، وقد يصل المجتمع إلى درجة مساعدة أولئك الفقراء من خلال شراء ما ينتجونه من باب التحفيز والدعم لا من باب الحاجة، كما يمكن للدولة أن تتولى في البداية شراء منتجاتهم، لأن الدولة تشتري بكميات كبيرة كما يرى ذلك ابن خلدون (ابن خلدون، 1997، ص204).

3-4- بناء الثقة بين الادارة المختصة في جمع الزكاة والأفراد المزكين

إن دافعي الزكاة على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في حاجة لمعلومات وافية عن كيفية تجميع أموال الزكاة، بهدف منحهم الفرصة التي تسمح لهم بتأدية هذه الفريضة وهم على علم بالجمال الذي سوف تُستخدم فيه، كما تسمح للمحتاجين لعملية التمويل بإيجاد المؤسسة التي يقصدونها للحصول على الأموال اللازمة، ففي عهد رسول الله (ص) كان يخرج عمال الزكاة إلى أصحاب الأموال ليجمعوها من مصدريها، وحاليا يمكن اعتماد أسلوب الإدارة المستقبلية، خاصة وأن سهم العاملين عليها يكفي لتفادي مشكلة البحث عن مصادر أجور الإداريين (علي عبد الله، 1995، ص277) .

ويمكننا الاعتماد على النظام الإداري اللامركزية على أساس أن الزكاة محلية يسمح بتغطية أكبر مساحة ممكنة من الوطن ففي كل ولاية على سبيل المثال يتم إنشاء فرع إداري تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية، يهتم الفرع المستقبل للزكاة بتصميم دليل شامل يحوي كل تفاصيل عملية جمع والزكاة بحيث يأخذ هذا الأخير خصوصية المنطقة التي يوجد فيها الفرع الإداري ليتسنى له استقطاب أكبر عدد ممكن من دافعي الزكاة، ويمكن للنظام الإداري اللامركزي من توسيع وعاء الزكاة ليحقق أكبر قيمة ممكنة من أموال الزكاة المتاحة للتسديد، فكلما كان القائمون على الفرع الإداري المختص في جمع الزكاة على دراية بخصوصية المنطقة وطبائع أهلها كلما استطاع استمالة دافعي الزكاة إليهم، إذ يأخذ علم سلوك الأفراد طابعا استشرافيا لما ستكون عليه القرارات الفردية مستقبلا، وبالتالي إمكانية التأثير فيها لتأخذ المنحى المحدد لتحقيق هدف مؤسسة الزكاة .

وعليه فإن بناء الثقة بين الأفراد والجهاز الإداري يقلل من تولي الأفراد توزيع زكاتهم على الفقراء مباشرة العملية التي لا تحقق أهداف التنمية، نظرا لتشتت أموال الزكاة بين الفقراء دون أن يمس أحدهم ما يكفيه لعدة أيام، كما قد ينال الزكاة من لا يستحقها أصلا، وبالتالي تبقى مشكلة استفادة الفقراء من التمويل الكافي قائمة.

3-5- تخصيص جهاز اداري لتوزيع الزكاة

إن الجهاز الاداري الذي يستقبل أموال الزكاة لا يمكنه القيام بعملية التوزيع، لأن ذلك يتطلب متابعة لجالين مختلفين وهذا ما يؤثر على دقة التنفيذ، وحتى تتمكن مؤسسة الزكاة من أداء وظيفتها بأسلوب اقتصادي لا بد من تخصص كل فرع في جانب محدد، ويعتبر التخصص في كل المجالات ضمانا للقدرة على الإتقان والأداء الجيد، لذا لا بد من فرع آخر يقوم بتوزيع أموال الزكاة التي جمعها الفرع المستقبل، ولا يعني ذلك انفصال الإدارتين، وإنما يدخل ذلك في إطار تقسيم العمل وحسب .

ومن جانب آخر يستدعي الأمر أن تكون للموظفين القائمين على فرع التوزيع مؤهلات علمية تختلف عن مؤهلات الموظفين في الفرع الأول الخاص بالتجميع، فمن يجمع الزكاة يجب أن يكون على علم بمقادير الزكاة في جميع أنواع الأموال ومتى يجب جمعها وكيفية حصرها وتقدير مقدار الزكاة فيها، فهذه العملية تحتاج لفقهاء في الشريعة الإسلامية يعملون جنبا إلى جنب مع المتخصصين في عملية الجمع .

أما محاسبة الزكاة والتي تضمن بطريقة دقيقة تقييد ما جمع من أموال الزكاة، فنتحتاج لخبراء في المحاسبة وهذا ما يضمن الحماية الكاملة لحقوق الأصناف التي فُرضت الزكاة لأجلهم، بينما عملية توزيع أموال الزكاة فهي تحتاج أكثر ما تحتاج إلى خبراء اقتصاديين، من خلال تحديد مؤشر الفقر وطبيعة بقية الأصناف المستحقة للزكاة، إذ لم يعد التصريح الشرعي من طرف المحتاج كافياً لتقديم الزكاة له، وفي مجال الزكاة التمويلية نحتاج للخبراء الاقتصاديين في عملية انتقاء المشاريع المربحة وهذا بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المقترح قبل الموافقة على تمويله، وهنا نكون امام اسلوبيين:

الاسلوب الاول: البحث عن المشاريع المربحة في المنطقة المتواجد فيها الجهاز الإداري المختص بجمع وتوزيع هذا النوع من الزكاة وهذا باعتماد مبدأ محلية الزكاة (القرضاوي، 1997، ص140)، ويتم نشر دليل مفصل حول هذه المشاريع يضم دراسة تقنية للمشروع وأهميته وقدرته على تحقيق العائد وكذا المؤهلات المطلوبة لتنفيذه، فإذا ما اطلع عليه أصحاب المهن توجهوا مباشرة ودون عناء للمشروع الذي يتفق ومؤهلاتهم العلمية والفنية والمهنية، وبذلك يتم اختصار طرق إنشاء المشاريع وتمويلها، حيث تسمح هذه العملية بمساعدة الفقراء أصحاب المهن الذين لا يحسنون عملية انتقاء المشاريع المناسبة .

الاسلوب الثاني: أن يستقبل الفرع اقتراحات أصحاب الشهادات والمهن للمشاريع التي يرغبون في إنشائها، ويحددون في تلك الاقتراحات نوع المشروع وأهميته والعائد الممكن تحقيقه، مع تقديم ملفا بمؤهلاتهم ومجالات اهتماماتهم وبيان سيرتهم الذاتية، فيقوم الفرع بدراستها وترتيبها ليوافق عليها بالترتيب، أي يقبل في الأول المشاريع ذات النفع العام ثم يعتمد في ترتيب بقية المشاريع على أساس العائد المتوقع من كل مشروع .

وعليه فإن الاختيار في مجال الاستثمار يجب أن يسمح بتقديم المشاريع ذات النفع العام لكونها تسمح بتحقيق هدفين أساسيين خدمة الفقراء والمجتمع في آن واحد، إذ لا يعتبر العائد في الاقتصاد الإسلامي هو المحدد الرئيسي لقرارات الاستثمار، أما المشاريع الأخرى فيقبل منها أولاً المشروع الذي تكون فيه الكفاية الحدية لرأس المال كبيرة، حتى يصبح صاحب المشروع في أقصر وقت ممكن من دافعي الزكاة ليخرج نهائياً من دائرة الفقراء .

ويستثنى من كل المشاريع سواء المختارة من قبل الإدارة أو من قبل المستثمرين، تلك التي تنتج السلع المحرمة باعتبار أن الاقتصاد الإسلامي يفرق بين المال المتقوم وغير المتقوم (يوسف موسى، 1996، ص152)، والزكاة عبادة لا ينبغي أن تمويل المشاريع المنتجة للمال غير الحلال ويؤدي هذا التقييد إلى إنتاج الطيبات فقط الذي يؤدي ذلك إلى إشباع الحاجات وتلبية الرغبات في إطار دائرة المباح .

3-6- جهاز اداري لمتابعة اموال الزكاة

لبد أن لا نكتفي بتوزيع أموال الزكاة على الفقراء من أصحاب المهن والحرف، ونترك لهم بعد ذلك كامل الحرية في إنحاز مشاريعهم، وإنما يجب متابعة تلك المشاريع منذ إنشائها وإلى غاية انتاج المنتج وتوزيعه، فبالرغم من أن الزكاة هي تملك المال للفقراء والمساكين لكن الهدف من تمويل المشروعات الاستثمارية هو تحويل فئة فقيرة محتاجة لأموال الزكاة إلى فئة مساهمة في دفع أموال الزكاة، وإلاّ لم تكن عملية تمويل المشاريع الاستثمارية بأموال الزكاة

مجدية، ونكتفي عندئذ بتقديم الزكاة الاستهلاكية فقط وهذا لا يساهم في التنمية المحلية ويمكن أن تتم المتابعة بإحدى الطريقتين التاليتين :

أولاً: أن يتم توظيف افراد تابعين لمؤسسة الزكاة يتابعون ميدانيا كل المشاريع التي تم قبولها من طرف المؤسسة، وبالتالي تكون صلاحية هؤلاء الخبراء كاملة في تقييم مدى التقدم في مجال إنجاز تلك المشاريع، وماهي الأخطاء التي يجب تفاديها والتجاوزات التي لا يسمح بوقوعها، وربما يمثلون جانب الاستشارة في مجال متابعة المشاريع الاستثمارية إلى حين تسويق المنتج، إذ لا يكفي أن يكون الفقير على دراية بكيفية إنشاء المشروع، بل يجب إدراكه لكيفية تسويق منتجاته، ولا يعني ذلك تدخلا في عمل المستفيد من أموال الزكاة، وإنما يتم ذلك بهدف ضمان نسبة عالية من النجاح للمشاريع التي تم تمويلها بأموال الزكاة، وبذلك تكون تلك العملية في صالح المستثمر وليس ضد رغبته، إذ تمثل الاستشارة والمتابعة في ظل المنافسة الاقتصادية سببا في الوصول إلى الهدف المسطر، والهدف في هذه الحالة هو إخراج الفقراء والمساكين من دائرة المحتاجين إلى دائرة المانحين، وإذا ما تأكد أن صاحب المشروع يدير مشروعه بكفاءة عالية ويحقق أهدافه باستمرار، فإن المتابعة من قبل خبراء مؤسسة الزكاة سوف تقل، وقد يصبح المشروع ليس بحاجة لدورهم في المتابعة، مما يخفف عن مؤسسة الزكاة من أعمال المتابعة التي تحتاج إلى عدد كبير من الخبراء وإلى تكاليف مالية كبيرة، إذ يشترط في مؤسسة الزكاة تقليص النفقات إلى أدنى حد وقبول المتطوعين لأداء وظيفتها بأقل التكاليف (القرضاوي، 1997، ص38) .

ثانياً: أن يقدم صاحب المشروع الذي استفاد من تمويل الزكاة في كل فترة وثيقة متابعة تصممها إدارة الزكاة وتحدد فترات الإيداع، ونملاً من قبل صاحب المشروع تتضمن نسبة التقدم في الإنجاز وحجم الإنتاج الحالي وحجم الإنتاج المتوقع لفترة لاحقة وماهي العائدات التي تغطي التكاليف وتسمح بتحقيق الأرباح، حتى يتم الاطلاع على وضعية المشروع، وهل يسير في الاتجاه المخطط له أم لا، كما يحصر صاحب المشروع كل الصعوبات التي تواجه مشروعه، سواء ما تعلق بالحصول على المواد الأولية أو على اليد العاملة اللازمة أو عن أي عنصر يحتاجه المشروع، ويفترض أن تكون مؤسسة الزكاة على صلة بباقي المؤسسات الأخرى في المجتمع، كمكاتب اليد العاملة مثلاً وهذا لتزويد تلك المشاريع بكل ما تحتاجه كلما واجهتها المشاكل، كما قد يستفيد صاحب المشروع عند تقديمه بطاقة المتابعة لمؤسسة الزكاة من نصائح وإرشادات خبراءها، إن كانت المشاكل التي تعيق مشروعه فنية .

الخاتمة:

إن البعد الحقيقي للزكاة هو التكافل الاجتماعي والاقتصادي من أجل دفع عجلة التنمية المحلية وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

- استغلال الطاقات العاطلة في المجتمع، والتي ليس لها ما تمول به مشاريعها رغم أهميتها للمجتمع .
- تحويل فئة من المجتمع من فئة مستحقة لأموال الزكاة إلى فئة مشاركة في تمويل صندوق الزكاة
- امتصاص نسبة معتبرة من البطالة وخلق فرص عمل .
- المساهمة في نمو الدخل الوطني .
- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة .

- المساهمة بتكوين المدخرات .
- المساهمة في تكوين رؤوس الأموال .
- المساهمة في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع .
- تضمن للمجتمع استغلال طاقاته المتاحة .
- ولا تتحقق هذه الأهداف إلا بجملة من الاجراءات نوجزها فيما يلي :
- توعية أفراد المجتمع للآثار والأبعاد العقدية والقيمية لفريضة الزكاة من خلال المؤسسات التربوية والتعليمية والدعوية والإعلامية.
- سن التشريعات اللازمة لتطبيق الفريضة عمليا.
- وجوب استحداث الأطر التنظيمية المناسبة من خلال جهاز زكوي أمين وفاعل، وتعزيزه بأجهزة وكوادر إدارية ومحاسبية متخصصة.
- الاستفادة من التطبيقات المعاصرة للزكاة وتجارب البلدان التي سنّت تشريعات واستحدثت مؤسسات متخصصة بالزكاة لأغراض التقويم والتصويب.

المصادر والمراجع:

- 1- أحمد الدرديري. (ب س). الشرح الصغير. الرياض، السعودية: مكتبة الرياض الحديثة.
- 2- أحمد عبد الرحمن يسري . (2001). دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 3- أحمد علي عبد الله. (1995). مناقشة حول فقه الزكاة. المواد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، صفحة 277.
- 4- آدم عبد الله علي. (ب س). توظيف الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تملك فردي للمستحق. مجمع الفقه التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، 01(03)، السعودية.
- 5- القرآن الكريم سورة التوبة، الآية 103 .
- 6- القرآن الكريم سورة الأنعام، الآية 141.
- 7- القرآن الكريم سورة التوبة، الآية 60.
- 8- حسونه أشرف وفيق. (ب س). معوقات التنمية الاجتماعية في الريف المصري. القاهرة، مصر: دار المعارف.
- 9- خالد عبد الرزاق العاني. (1999). مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء القياس والسنة. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- 10- عبد الجبار السبهي. (ب س). الموقع الشخصي. تاريخ الاسترداد 09 02 2021، من <http://al-sabhan.com>
- 11- عبد الرحمن ابن خلدون. (1997). المقدمة. بيروت ، لبنان : دار الفكر العربي.
- 12- فتح الله سعد هلول. (1983). مقدمة في علم المجتمع الرفي. الاسكندرية، مصر.
- 13- محمد يوسف موسى. (1996). لأموال ونظرية العقد في الفقه الإسلامي. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
- 14- محمود المرسي لاشين. (1977). التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الدولة الإسلامية. بيروت، لبنان: دار الكتاب اللبناني.
- 15- يوسف القرضاوي . (1997). لكي تنجح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر. دراسات اقتصادية إسلامية، 05(01).